الأمم المتحدة

S/2008/44

مجلس الأمن

Distr.: General
25 January 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أرفق طيه لعنايتكم رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وردت من القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق). ويشير الرئيس بوكار إلى رسالته السابقة المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، التي عُممت على أعضاء مجلس الأمن طي رسالتي المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/788).

ويطلب الرئيس بوكار إلى مجلس الأمن أن يأذن بتعيين قضاة خاصين إضافيين على النحو الوارد في رسالته المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، دون اقتصار الإذن على القضايا المحددة بعينها، ودون تحديد مهلة زمنية دقيقة يتعين عند حلولها إعادة مجموع القضاة الخاصين إلى العدد الأقصى المحدد بـ ١٢ قاضيا بموجب المادة ١٢ (١) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية. وقد اتصل مكتب الرئيس بوكار بمكتب الشؤون القانونية للإعراب عن استعداد الرئيس المجيء إلى نيويورك لمساعدة أعضاء مجلس الأمن بتقديم مزيد من المعلومات في هذا الشأن إذا اعتُبر ذلك مجديا.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على رسالة الرئيس بوكار. وإذ يشير الرئيس بوكار إلى أن الإذن الذي يطلبه ضروري لتمكينه من تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي تتبعها المحكمة الدولية تنفيذا فعالا، أكون ممتنا لو بحث مجلس الأمن هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة.

(التوقيع) **بان** كي - مون

250108 250108 08-21835 (A)

مرفق

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

أشير إلى رسالتي المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ التي عُممت على أعضاء مجلس الأمن طي رسالتكم الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/788). وفي رسالتي تلك، تشرفت بالإشارة إلى الجلسة العامة ١١٦ للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والتي جرى خلالها انتخاب ٢٧ قاضيا خاصا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة ولاية مدتها أربع سنوات. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٩ (٢٠٠٠)، طلبت تعيين قاضيين خاصين لتمكين المحكمة من بدء محاكمة جديدة ثامنة في شباط/ فبراير ٢٠٠٨ في القضية رقم IT-03-69-T، المدعي العام ضد ستانيسيتش وسيماتوفيتش. كما أخطرت بأنني سأطلب تعيين قاضيين خاصين جديدين من أجل بدء المحاكمة في القضية رقم IT-06-90-T، المدعي العام ضد غوتوفينا وآخرين، عقب الانتهاء من المحاكمة في قضية المدعي العام ضد هاردنياج وآخرين، المتوقع إنجازها في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وفي سياق الإخطار بهذه التعيينات المقبلة التي تُعد ضرورية لبلوغ أهدافنا ضمن استراتيجية الإنجاز وكفالة الحق في محاكمة عادلة وسريعة، أشرت إلى أن هذين الطلبين سيؤديان إلى زيادة مؤقتة في عدد القضاة الخاصين من العدد الأقصى المحدد في ١٢ قاضيا في وقت واحد، كما هو منصوص عليه في المادة ١٢ (١) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية. كما أخطرت بأنه في حال توفر الاستعداد لديكم لطلب إذن من مجلس الأمن بتعيين هؤلاء القضاة الخاصين الإضافيين، فإن عدد القضاة الخاصين سيعود على الأرجح إلى الحد القانوني الأقصى، أي اثنا عشر قاضيا، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وهو موعد إقفال أول قضية متعددة المتهمين تنظر فيها المحكمة.

وأنا ممتن لكم إذ وجهتم انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه المسألة، وأدرك أنهم سيبدأون عما قريب النظر في مشروع قرار للسماح بالخروج مؤقتا عن العدد القانوني المحدد بـ ١٢ قاضيا خاصا لتمكين المحكمة من بدء المحاكمات الإضافية.

ولعلكم تذكرون أنني في معرض شرح ضرورة تعيين قضاة خاصين إضافيين في رسالتي المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كنت دقيقا في تحديد التفاصيل الخاصة بالمحاكمات التي يتوقع أن تكون جاهزة للبدء. غير أن السعي بصورة فعالة لتنفيذ استراتيجية

الإنجاز التي تتبعها المحكمة الدولية سيجعلني بحاجة إلى درجة من المرونة في تعيين القضاة الخاصين في دوائر المحكمة، من حيث التواريخ والقضايا. وسأكون ممتنا لو جاءت صيغة أي قرار ينظر فيه مجلس الأمن بتعبير لا يقتصر على القضايا والتواريخ المحددة في رسالتي المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ولا يحدد مهلة زمنية دقيقة ينبغي عند حلولها أن يعود عدد القضاة الخاصين إلى حد الإثني عشر القانوني، وبذلك، سنتجنب وضعا يتعذر فيه تعيين قضاة خاصين إضافيين لقضية أخرى في حالة تأخير القضايا المتوقعة حاليا بسبب ظروف غير متوقعة.

(توقيع) فاوستو **بوكار**
الرئيس